الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام
شفافية • منافسة • نزاهة

رقم الصادر : ٢٧٩ / هـ.ش.ع / ٢٠٢٤
بيروت في : ٢٩ / ٥ / ٢٠٢٤

جانب شركة موبايل انتريم كومباني ٢ ش.م.ل.

الموضوع: المزايدة العمومية لتلزيم International A2P SMS

المرجع:
- قانون الشراء العام رقم ٢٠٢١/٢٤٤ النافذ اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/٢٩ وتعديلاته، سيما المادة ٧٦ منه
- المزايدة المعلن عنها على موقع هيئة الشراء العام الالكتروني بالإعلان رقم ٢٠٢٤/٥٢١ تاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

بما أنه لدى الاطلاع يتبين أن الجهة الشارية قد أعلنت عن المزايدة المبينة في المرجع أعلاه بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١٤، وحددت الموعد النهائي لتقديم العروض في ٢٠٢٤/٦/١١،

وبما أنه لدى التدقيق في دفتر الشروط الخاص بالمزايدة المذكورة وملحقاته يتبين ما يلي:

- أن المعايير المبينة لموضوع الشراء في الملحق رقم ١٠ لم تحدد المتطلبات الدنيا التي يجب أن تفي بها العروض المقدَّمة كي تُعتَبر مستجيبةً للمتطلبات والمواصفات المطلوبة، وفقاً لأحكام المادة ١٧ من قانون الشراء العام، وتالياً فقد تكون بعض المتطلبات الإلزامية المبينة في **الملحق رقم ١١** غير متوفرة في عرض العارض دون تأدية ذلك إلى رفض عرضه وفقاً للأحكام الحالية لدفتر الشروط، بالنظر إلى التناقض الحاصل،
- إمكانية قبول العروض المشتركة دون تحديد المؤهلات اللازمة للشركاء في هذه العروض، إضافة إلى الوثائق والمعلومات المطلوبة من تحالف الشركات لتقديم هذه العروض وشروطها،
- إدراج أحكام خاصة بإنهاء العقد في مسودة العقد لا تتوافق وأحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام،
- أن الغاية من إدراج معيار سعر الافتتاح (Killing factors – Cell 13 –#1)، في الملحق رقم ١٠ - ملف تقييم العروض، وتصريح عن معايير عائدة للشروط المالية وشروط الدفع Financial – #3) (Requirements & payment terms - الملحق رقم ٨ تصريح بمطابقة المواصفات) غير واضحة، وأنه من المفضل، منعاً [illegible] لتبين أن التقييم الفني والإدا[illegible] التقييد للشروط بالأخص أن التعليمات تعطي [illegible] شرح من العارض [illegible] تصحيح.

نسخة طبق الأصل

- أن دفتر الشروط الخاص بالصفقة لم يحدد نسبة لضمان حسن التنفيذ، في حين أن مسودة العقد قد حددت قيمة هذه الضمانة بمبلغ مليون دولار أميركي، خلافاً لأحكام المادة ٣٥ من قانون الشراء العام،
- عدم مراعاة النسخة المستخدمة من الشروط الإدارية لأحكام القانون ٣٢٤ تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٢، إضافة إلى عدم استكمال المعلومات اللازمة في عدد من مواد دفتر الشروط،
- عدم مواءمة الشروط الخاصة بموضوع الصفقة للشروط المدرجة في ملحقات دفتر الشروط الخاص بالتلزيم،
- أن عنوان المعيار المدرج في الملحق رقم ١٠ (#2 – Commercial& Financial Requirements) لا يعكس المعايير الفرعية المدرجة من ضمنه، وتالياً يقتضي مراجعته،
- وجود خطأ مادي ورد في معادلات التقييم الواردة في الملحق رقم ١٠ (معايير رقم ٢ – ٩ – ١٠ - ١١ : Columns D & E).
- أنه يقتضي إيضاح شرط المؤهلات التالي:

« *The Vendor should be a credible established company with* ***more than 3 years of direct operations in the A2P international SMS Business***»

لناحية مدى تناسبه مع موضوع الشراء وفقاً لأحكام المادة السابعة – ثانياً من قانون الشراء العام ومدى علاقته بموضوع الشراء، سيما وأن ووظائف خصائص موضوع الشراء تقع ضمن A2P SMS monetization. في حين ان A2P international SMS Business هو توصيف يمكن ان يتضمن عدة خصائص ووظائف قد تشمل اعمال مغايرة لما هو متعارف عليه في A2P SMS monetization، وقد تكون مغايرة لما هو الى حد كبير مُفصل في الخصائص التقنية في المزايدة والتي تتماهى مع خصائص A2P SMS monetization.

لـــــــذلك،

توصي هيئة الشراء العام بتعديل دفتر الشروط الخاص بالمزايدة المشار إليها في المرجع أعلاه وملحقاته وفقًا للملاحظات المبينة في متن هذا الكتاب، وتاليًا تمديد الموعد النهائي لتقديم العروض بمهلة تتيح للعارضين تحضير عروضهم بناءً على الصيغة المحدثة لدفتر الشروط الخاص بالصفقة، بالاستناد إلى أحكام المادتين ٢٠ و ٢١ من قانون الشراء العام..

يُرجى التفضل بالإطلاع.

رئيس هيئة الشراء العام

د. جان العلّية

الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام

الجمهورية اللبنانية
هيئة الشراء العام

نسخة طبق الأصل